



APA

الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الثلاثاء 24 أيار 2022

مقالات

"والا": أمريكا تتوسط بين "إسرائيل" والسعودية لتنظيم الوضع في تيران وصنافير مع رغبة "إسرائيل" في التطبيع

بقلم براك رافيد

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

تتوسط حكومة بايدن سرّاً بين "إسرائيل" والسعودية ومصر في محاولة لتأمين سلسلة من شأنها أن تكمل نقل جزيرتي تيران وصنافير في البحر الأحمر إلى السيادة السعودية وتشمل تحركاً منفصلاً لإجراءات التطبيع السعودية تجاه "إسرائيل"، وفقاً لأربعة مصادر أمريكية ذات علاقة.

لماذا هو مهم؟

إذا نجحت المفاوضات، فقد تمهد الطريق لإجراءات تطبيع كبيرة من جانب المملكة العربية السعودية تجاه "إسرائيل"، مثل هذا التطور سيكون اختراقاً مهماً وإنجازاً سياسياً كبيراً لحكومة بينت لبيد وحكومة بايدن في الشرق شرق.

تذكير

في أبريل 2016 وقعت مصر اتفاقية مع المملكة العربية السعودية لنقل جزيرتي تيران وصنافير في البحر الأحمر إلى السيادة السعودية، الجزر في موقع استراتيجي لأنها تسيطر على مضيق تيران، وهو الممر البحري لميناء العقبة في الأردن وميناء إيلات في "إسرائيل".

كان حصار مصر من قبل تيران ومنع مرور "السفن الإسرائيلية" إلى إفريقيا وآسيا أحد الأسباب الرئيسية لخوض "إسرائيل" الحرب في حرب الأيام الستة عام 1967.

نقلت الاتفاقية بين مصر والسعودية الجزر من سيادة دولة أبرمت معها "إسرائيل" اتفاقية سلام إلى دولة تعتبر رسمياً دولة معادية قوبل الاتفاق بين مصر والسعودية باحتجاج واسع النطاق في الرأي العام المصري.

وعلى الرغم من ذلك صادق البرلمان المصري على الاتفاقية في يونيو 2017 ووافقت عليها المحكمة العليا المصرية في مارس 2018، ومن أجل استكمال الاتفاق، كان على مصر والسعوديين قبول موقف لاعب رئيسي آخر في المنطقة "إسرائيل".

أثر التنازل المصري عن الجزر لصالح السعودية على اتفاق السلام بين مصر و"إسرائيل"، وتنص اتفاقية السلام بين "إسرائيل" ومصر على أن تكون الجزيرتان منزوعة السلاح من قبل القوات العسكرية وأن يكون هناك وجود لقوة مراقبة دولية بقيادة الولايات المتحدة.

في عام 2017، أعطت "إسرائيل" موافقتها من حيث المبدأ على الصفقة، وهنا بتوصل المصريين والسعوديين إلى اتفاق بشأن استمرار عمل قوة المراقبة الدولية كما هو مطلوب بموجب معاهدة السلام بين مصر و"إسرائيل".

لكن على الرغم من السنوات التي مرت، لم يتم تسوية هذه القضية بالكامل، لا تزال هناك بعض الفجوات فيما يتعلق بعمل المراقبين الدوليين والالتزامات الإضافية التي كان على السعوديين تقديمها.

قالت مصادر أمريكية إنه عقب زيارة مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض "جيك سوليفان" إلى المملكة العربية السعودية في سبتمبر 2020، بدأت حكومة بايدن محادثات مع السعودية ومصر و"إسرائيل" لمحاولة حل المشكلة، وبحسب المصادر، فإن إدارة بايدن تعتقد أن تنظيم قضية الجزر سيؤدي إلى بناء الثقة بين الطرفين ويفتح نافذة من الفرص لتوطيد العلاقات بين "إسرائيل" والسعودية.

ما بين السطور

دعمت السعودية اتفاقيات أبراهام "التطبيع" التي توصلت إليها إدارة ترمب والتي أدت إلى اتفاقيات سلام وتطبيع بين "إسرائيل" والإمارات والبحرين والمغرب، وفي نفس الوقت أوضح السعوديون أنهم لن ينضموا إلى اتفاقيات أبراهام حتى يتم إحراز تقدم كبير في "عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية".

خلف الكواليس

وبحسب مصادر أمريكية، فإن الشخص الذي يقود الاتصالات مع السعودية ومصر و"إسرائيل" نيابة عن حكومة بايدن هو صاحب حقبة الشرق الأوسط في البيت الأبيض "بريت ماكجرايك".

ومن القضايا الرئيسية في المفاوضات النشاط المستقبلي لقوة المراقبة الدولية التي كان لها وجود في الجزر وكانت مسؤولة عن القيام بجولة في المنطقة وضمان عدم انتهاك حرية الملاحة في تيران مصر.

وأشارت المصادر إلى أن السعوديين وافقوا على إبقاء الجزر منزوعة السلاح من قبل القوات العسكرية والالتزام بحرية الإبحار الكاملة لجميع السفن، لكنهم طالبوا بإنهاء وجود قوة المراقبة الدولية على الجزر.

كما وافقت "إسرائيل"، التي تركز بشكل خاص على مستقبل أنشطة قوة المراقبة الدولية، على النظر في وقف تواجد المراقبين في الجزر، لكنها طالبت بترتيب بديل يضمن أن تظل الترتيبات الأمنية قوية بنفس القدر أو حتى تتحسن.

الجانب الآخر

وذكرت مصادر أمريكية أن "إسرائيل" تريد الحصول على تعويضات مقابل موافقتها على مطالب السعودية بشأن الجزر في شكل تحركات تطبيع سعودية تجاه "إسرائيل"، حيث طلبت "إسرائيل" من المملكة العربية السعودية السماح لشركات الطيران "الإسرائيلية" باستخدام مجالها الجوي للرحلات الجوية إلى الشرق الأقصى، مما سيختصر وقت الرحلة بشكل كبير.

وبعد الإعلان عن اتفاقيات أبراهام، وعدت الإدارة السعودية بالسماح "لشركات الطيران الإسرائيلية" بالتحليق شرقاً عبر مجالها الجوي، لكنها لم تنفذ ذلك أبداً باستثناء الرحلات إلى الإمارات والبحرين.

كما طلبت "إسرائيل" خلال المفاوضات أن يسمح السعوديون برحلات جوية مباشرة من "إسرائيل" إلى المملكة العربية السعودية وللمسلمين من فلسطيني 1948 المهتمين بالحج إلى مدينتي مكة والمدينة المقدستين، واليوم يتعين على فلسطيني 1948 الذين يريدون القيام بذلك السفر من الأردن.

ماذا بعد

وقالت مصادر أمريكية إن إدارة بايدن لم تتوصل بعد إلى اتفاق مع الدول الثلاث المعنية وإن المحادثات بشأن هذه القضية لا تزال جارية، ويسعى البيت الأبيض للتوصل إلى تفاهم حول هذه القضية قبل زيارة الرئيس بايدن إلى الشرق الأوسط، والتي من المقرر أن تتم خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر يونيو.

وأشارت مصادر إلى أن بايدن يعتزم زيارة السعودية إلى جانب زيارته للشرق الأوسط، وبحسبهم فقد يحضر بايدن قمة في السعودية مع الملك سلمان وقادة الإمارات والبحرين وعمان والكويت وقطر ومصر والأردن والعراق، وإذا استمرت الزيارة، فسيكون الاجتماع الأول بين بايدن وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

وترى الولايات المتحدة أن ابن سلمان هو من أعطى الأمر باغتيال الصحفي في واشنطن بوست جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول، ومنذ ذلك الحين يعتبر ابن سلمان منبوذاً بسبب اشمئزاز واشنطن منه، وقالت مصادر لرويترز إن ابن سلمان يخطط قريباً لزيارة الشرق الأوسط، بما في ذلك مصر والأردن، لأول مرة منذ اغتيال خاشقجي، ومن المحتمل أن يحدث ذلك في بداية يونيو.

* * *

"يديعوت": المثلث: واشنطن، تل أبيب والرياض

بقلم: نداف شرغاي

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

زيارة الرئيس بايدن إلى إسرائيل كان يفترض أن تكون احتفالاً للضيف والمضيفين. المضيفون (حكومة بينت - لبيد) كان يفترض أن يحصلوا على عناق رئاسي حميم على تجربة ديمقراطية مشوقة، عناق بين اليمين، الوسط واليسار. في واشنطن صنف من حلوا محل نتنياهو كمؤسسي الائتلاف الأكثر تنوعاً في تاريخ دولة إسرائيل، حكم براغماتي لا مثيل له، رد أصيل على الشعبوية القومية. وكان التصنيف الماعيا. أما المشكلة بالطبع فكانت في الواقع السياسي: ذلك الذي يتحرك بين شيكلي، أورباخ، سيلمان، عباس والزعي.

قبل بضعة أشهر كنت في واشنطن، واضطرت لأن أروي لمحدثي أنه بينما يبدو المفهوم لامعاً، فإن الواقع غامق ومتعثر أساساً: فرص بقاء الائتلاف ليست عالية. شعرت أن بعضهم كانوا يشكون. فالأمريكيون

معتادون على أن يتغير الرئيس مرة كل أربع سنوات، دائما. صعب لبعضهم أن يستوعب معنى ساحة سياسية تتحدث عن أشهر أو اسابيع. وأحيانا ساعات.

لواشنطن ايضا مصلحة في الزيارة. فالرئيس سيتلقى استقبالا محبا معجبا. وهذا كان سيقول ان حتى المفاوضات مع إيران ليس خيانة لحليف قريب وان بايدن لا يزال قريبا من قيم مصوتي الوسط في الولايات المتحدة اولئك الذين سيحسمون الانتخابات الوسطى.

مفهوم الزيارة خطط لان يكون عاطفا، مليئا بالرموز التي تجسد الالتزام الشخصي من الرئيس نحو اسرائيل - والحلف بين الدولتين بشكل عام. اضافة الى ذلك بالتوازي فان زيارة الى القدس ستساعد الكونغرس في واشنطن لان يبتلع علاجا مريرا: لقاء محتمل بين الرئيس وولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، الرجل الذي يعد منبوذا في الخارطة السياسية الغربية بسبب المنشورات عن دوره في قتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي. في الغرب يأخذون الانطباع بان "MBS متوازن، ويفكر استراتيجيا"، إذا ما اقتبسنا مصدر إسرائيلي ما "وهو مستعد عند الحاجة لان يأخذ الدفة في دولة رسمية". ولكن منذ أن بدأوا في واشنطن الحديث عن زيارة بايدن، تدفقت مياه كثيرة في الفوتوماك. الوضع الأمني في إسرائيل تدهور مؤخرا. الائتلاف يبدي ميول تفكك والإدارة لا تحب عدم اليقين. مقتل الصحافية شيرين أبو عاقلة في جنين واساسا السلوك الشرطي الوحشي في جنازتها الحق ضررا جسيما في صورة الحكومة بين الديمقراطيين. وصحيح حتى أمس فان زيارة بايدن لا تزال سارية المفعول ولكن أحدا لن يتفاجأ إذا ما "تأجلت".

من جهة أخرى، في هذه الاثناء، نشأ للأمريكيين حافز قوي على نحو خاص للوصول الى المنطقة. فاذا كانت القدس بؤرة الوصول الى الشرق الأوسط، حين بدأوا يفكرون بزيارة الى المنطقة انتقل الوزن الى الرياض. فاستمرار الحرب في أوكرانيا والمعركة الروسية التي رفعت أسعار النفط والغاز تجبي اثمانا جسيمة في الغرب وكذا من المستهلك الأمريكي. الصيف في بدايته لكن إدارة بايدن يجب أن تفكر بالشتاء؛ وهي ملزمة بان تحاول زيادة انتاج النفط من الخليج واساسا من السعودية كي تؤدي الى اعتدال الأسعار في الولايات المتحدة ووقف التضخم المالي.

السعوديون، من جهتهم، بحاجة الى دعم امريكي عسكري وبخاصة إذا ما نفذ الاتفاق مع إيران، إعطاء شرعية متجددة لولي العهد وللحكم بشكل عام. وعلم أمس أن ولي العهد السعودي يخطط في غضون بضعة أسابيع لرحلة في عدة دول، كلها حول إسرائيل: اليونان، تركيا، قبرص، الأردن، مصر. وستعنى محادثاته بـ "التجارة والطاقة". في الشرق الأوسط توجد أحاديث عن ان السعوديين كفيلون بان يرغبوا في ان ينتظروا

الإدارة التالية التي يحتمل أن يكون فيها مرة أخرى دونالد ترامب. فمعهم يتدبرون امورهم جيدا. من جهة أخرى لماذا سيرغبون في عمل ذلك؟ فتلقي شهادة حسن سلوك من رئيس ديمقراطي لن يمنع الامكانية بعلاقات فضلى مع رئيس جمهوري. العكس هو الصحيح "يمكنهم بسهولة ان يستفيدوا من الطرفين"، على حد تعبير موظف في الغرب.

بالتوازي كانت أيضا تقارير عن التحسن في العلاقات غير الرسمية بين السعوديين والإسرائيليين. فمحافل إسرائيلية وأمريكية توضح بان المملكة غير مستعدة للتطبيع الكامل ولاتفاقات سلام على شاكلة اتحاد الامارات لكن يوجد ما يمكن الحديث فيه عن "إنجازات أكثر تواضعا من التطبيع". غني عن القول ان كل خطوة تطبيع كهذه، مهما كانت متواضعة هي ذات معنى إقليمي - وهام سياسيا لحكومة بينت - لبيد.

إذن ما هو السيناريو المتفائل بالنسبة للقدس ولواشنطن أيضا؟ زيارة عاطفة ورمزية لبايدن في إسرائيل بعدها يتفق مع السعوديين على زيادة انتاج الطاقة ويحصلون هم على التزام متجدد بأمنهم وبالتوازي أيضا يبدوون في التقدم علنا - وان كان بشكل متواضع جدا - نحو التطبيع مع إسرائيل. المشكلة بالطبع هي أننا نتعاطى مع الشرق الأوسط: المفاجأة هي فقط عندما لا تكون مفاجأة. حتى قبل كل تطور إيجابي توجد أزمة سياسية، موجة إرهاب وعلى سبيل التنوع مسيرة اعلام أيضا. .

* * *

"هآرتس": قريبا "حارس الأسوار2"

تسير دولة اسرائيل بعيون مفتوحة نحو "حارس الاسوار 2" ولا يوجد راشد مسؤول يوقف الكارثة: لا في القيادة السياسية ولا في القيادة التنفيذية.

وزير الامن الداخلي، عומר بار-ليف قرر الاسبوع الماضي ان تمر مسيرة الاعلام – التي ستعقد في القدس يوم الاحد – هذه السنة عبر باب العامود والحي الاسلامي. وهذا ليس فقط أن تمر مسيرة التفوق اليهودي البشعة في الحي الاسلامي بل ان الشرطة في اثناء المسيرة ستفرض قيودا على السكان المسلمين الذين يعيشون في البلدة القديمة. كي تحظى عصابة عنصرية قومية متطرفة بإمكانية استفزاز الشرق الاوسط في ساحة باب العامود ستمنع الشرطة المسلمين المرور من هناك. وهذا ما تسميه عصابة مشعلي النيران هذه سيادة.

مفتش عام الشرطة، كوبي شبتاي، وقائد لواء القدس دورون يديد كان ينبغي أن يوضحا للوزير المسؤول وللحكومة بان هذا استفزاز خطير للفلسطينيين في فترة حساسة وفي المكان الاكثر تفجرا في العالم. غير أنه

بدلاً من هذا يشارك في الصحافة القومية للقيادة السياسية. في مؤتمر رابطة المحامين الذي عقد في ايلات أمس، دافع شبتاي عن القرار لإجراء المسيرة وقال ان "المسار سيعزز الحوكمة. هذه هي الحوكمة ايها هي التي جلبتنا لان نوصي القيادة السياسية بإجراء مسيرة الاعلام وفقاً لتقاليد طويلة السنين"، قال و اضاف ان "شرطة اسرائيل ستسمح للجميع بحرية العبادة، الاحتجاج والتعبير."

وكما هو متوقع، فان الشركاء الطبيعيين لهذه الرخصة المريضة سارعوا لان يستجيبوا للدعوة من القدس: رئيس المكتب السياسي لحماس اسماعيل هنية حذر من تداعيات اجراء المسيرة، دعا "ابناء الشعب الفلسطيني لان يكونوا في ذروة التأهب لمنع العدوان في المسجد الأقصى" وشدد على أن "قوات المقاومة الفلسطينية" لن يسمحوا بإجراء المسيرة.

من المخرج التفكير ان في وزارة الامن الداخلي يجلس مندوب الجناح اليساري في حكومة التغيير. يبدو أن محاولة وزراء اليسار في الحكومة اثبات يمينيتهم والتزلف للجمهور الذي لن ينتخبهم ابدا دفعتهم لان يفقدوا ما تبقى من كرامتهم. حتى رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو قضى في السنة الماضية وان كان بشكل متأخر، الا تمر مسيرة الاعلام في باب العامود. فهل هذا ما ينقصنا الان في القدس حين يحاول الفلسطينيون ضبط أنفاسهم بعد الاحداث الصادمة في جنازة الصحافية شيرين ابو عاقلة؟ إذا كان بار-ليف لا يرى المصيبة التي يقود اليها اسرائيل، ينبغي الامل في أن رئيس الوزراء نفتالي بينت يصحو ويأمره بتغيير قراره السائب ووقف هذا الجنون، في صالح عموم مواطني اسرائيل.

* * *

"معاريف: قبل أن نفقد النقب والجليل"

بقلم: يوسي هدار

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

في أيار 2021 بدت اللد كبلدة يهودية في أوروبا في ايامها الظلامية، في ذروة عملية اعتداء جماعية إجرامية اخرى. اغلق سكانها اليهود على أنفسهم في بيوتهم فيما كان العرب يشاغبون في الشوارع، يجرحون اليهود ويقتلونهم، يرشقون الحجارة والزجاجات الحارقة ويطلقون النار على المؤسسات العامة، يقتلعون إشارات المرور، يفسدون الكنس ويمسحون بسيارات ودوريات الشرطة. بعد بضعة أيام فقط نجحت قوات الأمن في السيطرة على ما يجري. اضطرابات مشابهة نشبت أيضا في مدن مختلطة اخرى مثل الرملة، يافا وعكا على خلفية حملة حارس الأسوار.

كانت أحداث حارس الأسوار خط الفصل في علاقات إسرائيل ومواطنيها العرب، وجسدت كم هي الحوكمة في دولة إسرائيل سحقت وكم هي إسرائيل تسير نحو فقدان التدريجي لسيادتها. أبرزت الأحداث بخط احمر صارخ ما عرفناه منذ سنين وكبتناه - فقدان السيادة في النقب و"الإرهاب" البديل، وكذا تفكك الحوكمة في الجليل بما في ذلك السيطرة على اراض يهودية وجريمة مستشرية في اوساط عرب إسرائيل في الشمال. الذنب يقع علينا اساسا. فبدلاً من وضع استراتيجية سياسية، نواصل ادارة النزاع، اطفاء الحرائق، تديس المشاكل العضال تحت البساط، وبالاساس اغماض العيون. لسنوات طويلة اهملت حكومات إسرائيل الميدان، غضت النظر عن التدهور الخطير وفضلت الانشغال بالمحاكمات وبارضاء القاعدة الانتخابية. الآن ايضا لم يتم عمل ما يكفي.

الى جانب احترام الاقلية التي بيننا، بما في ذلك سن مادة المساواة المدنية في إطار القانون الاساس: كرامة الانسان وحرية، فانه اذا كانت إسرائيل تحب الحياة، فهي ملزمة بأن تحافظ بعناية على سيادتها في الدولة القومية للشعب اليهودي. التحديات لسيادتها تأتي ايضا من قيادة الجمهور العربي. الاغلبية الساحقة من النواب العرب يتنكرون لكون إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، يعملون علناً ضد وجودها، يؤيدون أعداءها ويعانقون "المخربين". بدلاً من التخلص من اولئك النواب مثل كل الدول السليمة والديمقراطية التي تدافع عن نفسها وفقاً للقانون الاساس: الكنيسة في المادة 7أ، تبدي إسرائيل ضعفا وتغمض عيونها مرة اخرى. عرض آخر لفقدان الردع هو الظاهرة الجديدة لقمصان السلاح. استمرارا للزعزعة، قيادة السيارات منفلة العقل في الطرق واعمال الشغب في البلدات اليهودية، وجد ناكرو إسرائيل حيلة جديدة: قمصان طبع عليها بندقية ام 16، استفزازا للمواطنين والحكم وتحريضاً عليهم. وماذا نفعل؟ نشيح أعيننا عن النظر. فضلا عن عدم اعتراف أعدائنا بكوننا دولة قوية شرعية، التآكل في سيادتنا ينبع ايضا من معسكر اليسار الراديكالي اياه الذي يتعاطى بتسامح وبتفهم مع الإرهاب، معسكر مناهض للصهيونية لا يؤمن بحقنا على البلاد ويتطلع الى دولة كل مواطنيها. كما تقع المسؤولية ايضا على كاهل السياسيين في التيار المركزي الذين يخافون اتخاذ القرارات. بغياب القيادة، يتفاقم وضع إسرائيل، ولن يبعد اليوم نفقد فيه النقب والجليل ونجد أنفسنا في ذروة انتفاضة داخلية وحرب استقلال جديدة. الشعب في إسرائيل واولئك الذين يدعون القيادة يجب أن يعودوا الى السؤال الأساس الذي سأله هرتسل - ان شئتم. فهل نحن حقا نشاء ان نحقق حق تقرير المصير الشرعي للشعب اليهودي ونواصل وجود دولة سياسية ام ربما هزل معسكرنا ولم نعد نؤمن؟

"معاريف": لاستعادة الردع: حرس وطني منفصل عن الشرطة

بقلم: افرام غانور

أحد الالتزامات المهمة التي أخذتها الحكومة الحالية على عاتقها في بداية ولايتها كان الكفاح بلا هوادة لجمع السلاح غير القانوني والقضاء على الجريمة والعنف المستشري في الوسط العربي بعامته، وفي البدوي بخاصة. وكانت أساساً نية لإعادة الأمن الشخصي لمواطني الدولة. عملياً تبدو واضحة جهود تحقيق هذه الاهداف، لكنها ليست كافية، وأساساً في ضوء ظواهر «الإرهاب» والعنف التي نسمع عنها كل يوم تقريباً.

في ضوء ذلك يجب طرح اسئلة قاطعة: كيف بقينا في جمود فكري وتنفيذي حتى اليوم؟ كيف اننا لا نزال لا نفهم هنا بأنه من أجل استعادة الردع، الأمن الشخصي والهدوء في الدولة يجب تغيير مبنى الشرطة، الجهاز المسؤول عن أمن مواطني دولة اسرائيل؟

الإرهاب، العنف المستشري في كل زاوية، وانعدام الوسيلة التي تبديها الشرطة حيال المهام الكثيرة والجسيمة الملقاة على عاتقها، تستدعي استعداداً مختلفاً تماماً. في المرحلة الاولى يجب تقسيم موضوع الأمن الداخلي في الدولة الى قوتين اي ذراعين: الذراع الاول هو الحرس الوطني الذي يعني حرس حدود مرفوع المستوى، هي جسم شرطي عسكري مقاتل يقوم بمهام خاصة ومعقدة ومزود بافضل الوسائل والقدرات كالمروحيات، الحوامات، وسائل الكترونية متطورة وبالطبع مأهول بقوى بشرية مختارة. الحرس الوطني سيكون مسؤولاً عن الوسط العربي والبدوي، سينفذ هناك معالجة جذرية للسلاح غير القانوني، العنف، المخالفات والجرائم الزراعية، كما سيشارك في حراسة الخط الاخضر، الحوض المقدس وغلان القدس وسيعالج الماكثين غير القانونيين.

تركيبه الحرس الوطني ستكون من القوى البشرية التي توجد اليوم في حرس الحدود، وستكتف بقوى اضافية نوعية من ضباط وقادة مقاتلين مسرحيين من الجيش الاسرائيلي، يتلقون اجراً وشروطاً مناسبة تدفعهم لأن يتجنّدوا اليه. وبعد التأهيل سيكونون جاهزين لمهمة وطنية اولى في سموها.

بالمقابل، تتفرغ الشرطة الزرقاء للانشغال بالمجالات المعروفة: انفاذ القانون في كل مكان وزاوية، معالجة الجريمة بكل اذرعها، بما فيها مخالفات الياقة البيضاء، مخالفات السير، مخالفات الشببية. هذا الوضع سيسمح للشرطة لان تدفع بمزيد من القوات الى الشوارع فيخلقوا الردع ويقلصوا الجريمة وحوادث السير. سيكون هذان الذراعان تحت وزارة الأمن الداخلي، التي ستحتاج بالطبع الى ميزانية اكبر كي تستوفي المهام الهامة التي تتحمل مسؤوليتها. لكل واحد من الذراعين سيكون قائد وقيادة منفصلة، بخلاف الواقع الحالي الذي يكون فيه حرس الحدود تحت قيادة المفتش العام. كل ذراع يعمل على حده ولكن بتنسيق كامل مع

الذراع الآخر.

لهذه الثورة توجد حاجة فورية. فهي ستحسن قدرات تصدي جهاز الأمن والقانون للواقع الجديد والمقلق الذي نشأ هنا. هذه الثورة يفترض أن تقدم جواباً معقولاً وصحيحاً على وضع من شأنه أن يقع إذا ما علقت دولة إسرائيل لا سمح الله في مواجهة عسكرية مع إيران. في وضع كهذا مطلوب حرس وطني قوي وناجع يمكنه أنه يفرض هنا النظام والأمن في الوقت الذي يكون فيه الجيش منشغلاً في الحرب، وتكون الجبهة الداخلية عرضة لظواهر الإرهاب التي تضعع هنا حياة السكان المدنيين.

* * *

"إسرائيل اليوم": إسرائيل بتصفيتها خدائي.. من "حرب الظلال" إلى حرب شاملة مع إيران

بقلم: يوأف ليمور

ترجمة القدس العربي

تمت التصفية في نمط معروف من الماضي: نار يطلقها راكبو دراجات نارية يفرون من المكان. بالضبط بنفس الطريقة التي عمل فيها من صفى سلسلة من علماء النووي في العقد الماضي، وكذا من قتل في آب 2020 عبد الله أحمد عبد الله (أبو محمد المصري) رقم 2 في القاعدة، والذي كان مسؤولاً عن عمليات التنظيم في 1998 في كينيا وتنزانيا.

أهملت إسرائيل بالتصفيات في كل الحالات السابقة: في حالة المصري، اعترفت جهات رسمية في واشنطن بأنها نفذت بناء على طلب الإدارة الأمريكية في اليوم الذي وقعت فيها العمليات في إفريقيا. بالتوازي، سارعت سلطات إيران أمس، للتبليغ عن مطاردة جارية للمصقّين. على أي حال، سيعثر في الحالة الراهنة على الدراجة المتروكة، لكن آثار مطلق النار ستختفي. بطبيعة العمليات من هذا النوع، والتي تتضمن حرصاً زائداً على كل التفاصيل، وذلك أيضاً لضمان إنقاذ المصقّين، ولكن بقدر لا يقل عن ذلك، لمنع إمكانية أن يربطوا بالجبهة التي طلبت منهم تنفيذ العملية.

عملية كهذه تستوجب قدرة استخبارية استثنائية في الدولة الهدف، تتضمن بناء ملف عن هدف العملية: التفاصيل الشخصية، وشكل السلوك وأماكن السكن والعمل، وحتى مشاركته في أعمال معادية. وعلى فرض أن إسرائيل تقف بالفعل خلف العملية، تمر التصفية عبر مرشح طويل من الأذون في داخل الموساد وجهاز الأمن والقيادة السياسية. كما أن للتوقيت وزناً أيضاً، كما أن الظروف السياسية أيضاً تؤخذ بالحسبان.

بخلاف التصفيات السابقة التي نفذت على أرض إيران، لم يكن الهدف هذه المرة مرتبطاً بالبرنامج النووي الإيراني، بل بفيلق القدس المسؤول عن تصدير الثورة الإيرانية، وهو تعريف مغسول لأعمال الإرهاب الإيرانية في أرجاء العالم. وحسب البيان الرسمي في طهران، فإن العقيد حسن صياد خدائي، عمل في سوريا، وربما كان مشاركاً في مساعي تهريب السلاح لـ"حزب الله" والمليشيات الإيرانية في سوريا، وكذا بمحاولات التموضع الإيراني في الدولة وعلى الحدود مع إسرائيل.

إذا كانت إسرائيل هي التي نفذت التصفية بالفعل، نتعرف من ذلك على أن إسرائيل لا تحصر المعركة ضد المساعي الإيرانية هذه بالمعركة ما بين الحروب في سوريا فقط، بل توسعها إلى مطارح أخرى. في هذا الجانب، تعد هذه إشارة واضحة لإيران. إسرائيل تقول لها بالطريقة الأكثر مباشرة بأنها ستدفع الثمن غالياً، على أراضيها أيضاً إذا ما واصلت أعمالها.

مشكوك أن يغير الإيرانيون طريقهم، وليس مجدداً الاستخفاف بأهمية الرسائل من هذا النوع. فضلاً عن الضربة العملياتية الفورية لنشاطات فيلق القدس (مطلوب لكل ضابط كهذا تعيين بديل سيستغرقه وقت كي يتسلم المنصب ويصل إلى الفاعلية العملياتية)، ستمارس التصفية ضغطاً فورياً على قيادة الحرس الثوري وفيلق القدس.

لقد سارعت إيران كما هو متوقع منها للإعلان أمس عن اعتقال "شبكة تجسس" إسرائيلية. وقد يكون هذا بهدف تخفيف الضغط الجماهيري والداخلي على أنهم لا يحمون المسؤولين، وأكثر من ذلك بأنهم يجلبون الحرب من سوريا إلى الديار. نقد كهذا يسمع في إيران في السنوات الأخيرة، ولا سيما حول الادعاء بأن إيران تستثمر المال القليل الذي تملكه في أماكن غريبة وليس في اقتصادها الذي تدهور إلى درك أسفل غير مسبق. هذا النقد وإن كان مقلقاً للسلطات، إلا أنه لم يدفعها حتى الآن لإيقاف مساعيها لتسليم فروعها في أرجاء المنطقة. هذه التصفية السابقة على أراضيها يفترض على الأقل أن تخلق لديها معاضل بالنسبة للثمن الذي تدفعه على ذلك.

* * *

"هآرتس": الوسط العربي في إسرائيل: اجتزنا بن غوريون.. فهل يعوقنا بن غفيرو"الحتالة"؟

بقلم: عودة بشارات

لا نخاف من ايتمار بن غفير. بالمناسبة، أيضاً منصور عباس، الذي يأمله اليسار الصهيوني، لا يخاف من بن غفير، بل ويرفض الارتباط به تحت مظلة نتنياهو.

يكفي استخدام هذا السوط. فما دام العرب واليسار الحقيقي يظهران الاشمئزاز من سلوك قبيح تتبعه حكومة التغيير، يقوم بتذكيرهم كما يبدو من يسعون لمصلحتهم وبصرخات استغاثة بأن الذئب ينتظرهم في الزاوية، وفي هذه الأثناء يلصق التحالف أسنانه بلحم العرب واليسار. تم استدعاء العرب إلى غرفة ضيوف حكومة بينيت، وكل العالم انتظر أن يبذل المستضيفون كل ما في استطاعتهم من أجل الترفيه عن الضيوف، لكنهم يفعلون كل ما في استطاعتهم لطرد الضيوف الذين قاموا بدعوتهم. ماذا يشبه هذا؟ يشبه من يستدعي حاخاماً إلى مأدبة ويقدم له ستيك من لحم الخنزير، ويردد على مسامعه كلمات تمدح الستيك وطعمه. أو يشبه من يستدعي إماماً إلى أمسية لطيفة، وهو يحمل بإحدى يديه كأساً وفي الأخرى زجاجة كحول ويقول له "بصحتك". بعد ذلك يستغربون لماذا غادر الضيوف في منتصف المأدبة. وليس هذا مثل عصر قطعة بصل في العين، بل عصر حبة بصل كاملة.

ما الذي لم يفعلوه لجعل إقامة غيداء ريناوي - الزعي وأعضاء الكنيسة من حزب "راعم" في الائتلاف، سعيدة؟ في ظل حكومة التغيير، وليس حكومة نتنياهو، يقوم رجال الشرطة باقتحام الحرم ويقيدون المصلين ويرمونهم على الأرض. تم انتهاك مسيرة جنازة عندما هاجم جنود الاشتراكي الديمقراطي عومر بارليف، تابوت شيرين أبو عاقلة في ذروة الاحتفال. ولكن عضوة الكنيسة ميراف بن آري (يوجد مستقبل)، وليس من "الصهيونية الدينية"، قالت بتفاخر إنها غير آسفة على قتلها. وحصل عضو الكنيسة أحمد الطيبي على انتقاد شديد عندما سماها "حثة". بهذا، مع كل الاحترام لرئيس الحكومة البديل الذي سارع إلى إلصاق صفة "بطلة العالم" بها، أجد من الصحيح القول بأنه بعد تفكير عميق أختار الطيبي: "نعم، بن آري حثة".

جميع الهجمات الدموية ضد المواطنين العرب التي يتم الاحتفاء بها في كل عام، حدثت في فترة حكم مباي، بكل طبعاته: مذبحه كفر قاسم في 1956، 49 ضحية؛ يوم الأرض في 1976، 6 ضحايا؛ يوم القدس والأقصى في 2000، 13 ضحية. بعد ذلك، رجاء، لا تزعجوا الوزير بارليف الذي يمنح للعرب المزيد من كي الوعي ويسمح لمسيرة الكراهية الفاشية لأعدائه الأيديولوجيين، كما يبدو، بالمرور في الهي الإسلامي. يقول لنا بارليف: صحيح أنني اشتراكي ديمقراطي، لكن عند الضرورة، يا أعزائي العرب، أطلق سراح المفترسين الفاشيين كي يعلموكم درساً.

الآن، بعد سنة على تشكيل حكومة التغيير، من الجدير القيام بعملية موازنة بين الريح والخسارة. يطرح في المقام الأول السؤال: من يخدم أهداف اليسار الحقيقي أكثر، حكومة نتنياهو التي هي مقاطعة من معظم العالم، أم حكومة التغيير التي تنفذ خطوات ضد الفلسطينيين حتى أكثر من حكومة نتنياهو وتحظى باحتضان العالم؟ هكذا، إليكم اكمال شعار، الذي نقش عميقاً في الوعي، "اليمن وحده هو الذي سيجلب السلام"، "ليس بوسع اليسار سوى تحسين المس بالعرب". كل ودوره التاريخي.

هناك صعوبة أخرى واحدة. وقف ضد حكومة نتنياهو في تصويتات كثيرة على الأقل 30 عضو كنيست (ميرتس، والعمل، ويوجد مستقبل، والقائمة المشتركة في إطارها الأصلي)، وقانون القومية في 2018 أجاز بأغلبية 62 فقط ضد 57. أين سنجد اليوم الـ 57؟ معظمهم انصهروا في بوتقة الصهر في الدخول إلى حكومة التغيير.

هكذا، يجب على الجيدين التوقف عن تهديدنا بين غفير. فتقوية بن غفير هي أداة في يد الحكومة لكم أفواه منتقديها. "الريح لا تهز الجبل"، كما يقول العرب. اجتزنا بن غوريون، ألا نستطيع اجتياز بن غفير؟

* * *

"هآرتس": بين الملك وأخيه الأمير.. "قضية عائلية" أم خلاف يتعاضم في الأردن؟

بقلم: تسفي برثيل

كبار السن في عمان لا يذكرون سيلاً لفظياً مهيناً واتهامياً مثل السيل الذي صبه ملك الأردن الملك عبد الله على أخيه الأمير حمزة. الخميس الماضي، نشر البلاط الملكي بياناً مطولاً واستثنائياً حول قرار الملك تقييد حركة الأمير حمزة، وقطعه عن وسائل الإعلام، عملياً حبسه في قصره. "هو يقول بأنه يمثل والدنا المتوفى (الملك حسين) بصورة مخالفة لتراثنا، ويعيش في الوهم الذي زرعه فيه بعض المحيطين به، الذي يقول بأنه هو وحده صاحب هذا التراث، وأثناء ذلك تجاهل سنه الصغيرة وقلّة تجربته. كم أملت أن يستطيع العيش سنوات أطول مع والدنا كي يتعلم منه قيم الزعامة والمبادئ المتجدرة التي ورثنا إياها. ولكنها إرادة الله. حمزة لم يفعل شيئاً سوى التذمر وإسماع شعارات عفا عليها الزمن، ولم يقترح عليّ يوماً ما نصيحة معينة كي أواجه المشكلات التي تواجهها بلادنا العزيزة... الاقتراح الوحيد الذي اقترحه هو توحيد جميع أجهزة المخابرات العسكرية ووضعها تحت قيادته. في حين أنه تجاهل عدم المنطق في اقتراحه والتناقض الذي هو فيه فيما يتعلق بنظام عمل قواتنا المسلحة"، هذا ما ورد في البيان الرسمي.

المواجهة التي داخل العائلة غير جديدة، ففي السنة الماضية تم اعتقال الأمير حمزة هو و25 شخصاً من الشخصيات الرفيعة في الأردن. وتم وضعه في الإقامة الجبرية بعد أن استنتجت المخابرات الأردنية استناداً إلى معلومات تم الحصول عليها من مخابرات أجنبية، بأن الأمير حمزة ينوي القيام بانقلاب ضد الملك، وهو الانقلاب الذي تم إحباطه في "اللحظة الأخيرة". اثنان من الشخصيات الرفيعة التي اعتقلت وحكم عليها، هما باسم عوض الله، الذي كان رئيس مكتب الملك وأقيل في 2010، والشريف حسن بن زيد، وهو ابن عم الملك. لكن حتى قبل الكشف عن القضية التي هزت المملكة، كان واضحاً أن ابني الملك حسين ليسا أخوين مثاليين. ففي 2004 عزل عبد الله الأمير حمزة من منصب ولي العهد، وبعد خمس سنوات عين بدلاً منه ابنه الأمير حسين في هذا المنصب. ومنذ ذلك الحين وهو يدفعه قدماً ويظهر معه في المناسبات العلنية ويعرضه كوريث له. في آذار 2021، بعد وفاة نحو عشرة أشخاص بكورونا في مستشفى في السلط بسبب نقص الأوكسجين، قام الملك بإرسال ابنه لزيارة المستشفى، لكن الأمير حمزة سبقه بستة أيام. الملك عبد الله فسر هذه الزيارة كخطوة استهدفت سرقة الأضواء من ابنه. وليس هذا فقط، بل إنه قبل بضع ساعات على زيارة الأمير حسين للمستشفى، التقى حمزة مع أبناء عائلات ضحايا كورونا. وبعد شهر تقريباً تم اعتقال حمزة بتهمة التآمر. قبل شهرين من ذلك، قام حمزة بزيارات ولقاءات مع رؤساء القبائل، وأسمع هناك انتقاداً على سلوك الدولة، وفي مرة قال إن والده لم يكن ليسمح بأن تتدهور الأمور إلى هذه الدرجة. حمزة (40 سنة)، سعى إلى تعلم اللهجات البدوية. وهو يقلد والده بملابسه وحديثه. وهو يحظى بالثقة والتعاطف في عدد من هذه القبائل بصورة تقلق الملك وأجهزة المخابرات. أرسل الملك في حينه رئيس الأركان يوسف الحنيطي إلى الأمير حمزة، الذي أوضح له بأن "الالتقاء مع رؤساء القبائل خط أحمر". وفي تسجيل للمحادثة التي تسربت إلى الشبكات الاجتماعية، رد الأمير حمزة على رئيس الأركان وقال: "اسمح لي، يا سيدي، أين كنت أنت قبل عشرين سنة. أنا كنت ولي عهد هذه الدولة بتعليمات من أبي المرحوم. وقد أقسمت بأن أخدم دولتي وشعبي ما دمت على قيد الحياة".

هذه قضية كان الملك ينوي دفنها داخل العائلة. وقد جند عمه، الأمير حسن، الذي هو نفسه أمل في أن يرث الحكم بعد موت شقيقه الملك حسين، ولكن تم إبعاده على الفور بأمر من عبد الله عن أي نشاط سياسي من أجل "تهدئة" حمزة وتحذيره من استمرار نشاطه "التأمري". صحيح أن هذه الجهود أثمرت في آذار رسالة اعتذار من حمزة عبر فيها عن ندمه، واقتراح للملك بـ "فتح صفحة جديدة والبدء بعلاقات جديدة"، ولكن بعد مرور شهر على ذلك، ظهر أن المصالحة العلنية لم تضمم الجراح العائلية. أعلن حمزة عن تنازله عن

لقبه الملكي، والتفسير الذي قدمه لهذه الخطوة أغضب الملك. "لا يمكنني الملاءمة بين مبادئ واعتقاداتي، والأساليب والسياسة والمقاربة المتبعة في مؤسسات الدولة"، كتب حمزة إلى أخيه. كشف "وثائق سرية" في تشرين الأول، التي تم فيها تفصيل ممتلكات الملك عبد الله في أرجاء العالم، بما في ذلك شقق فاخرة وفيلات في لندن وفلوريدا وواشنطن، في الوقت الذي وصلت فيه نسبة البطالة في الأردن إلى 24 في المئة وقفزت أسعار الوقود والسلع الأساسية عشرات النسب المئوية، غدى هو أيضاً الاغتراب والانتقاد ضد البلاط الملكي، وسرع رد الملك ضد أخيه.

مشكوك فيه إذا كانت القيود المتشددة التي فرضها الملك على الأمير حمزة ستثير احتجاج الجمهور. في الواقع، تم في نهاية الأسبوع ظهور حسابات جديدة في تويتر تؤيد حمزة، أيضاً والدته، الملكة نور، التي هي الزوجة الرابعة للملك حسين، عبرت عن غضبها في أحد هذه الحسابات. ولكن يبدو أنه سيمر وقت إلى أن يظهر اسم حمزة مرة أخرى في وسائل الإعلام الأردنية الخاضعة لرقابة متشددة. ولكن إغلاق الدائرة على ما يريد البلاط الملكي عرضه كـ "قضية عائلية" لن يحل المشكلات الحقيقية التي يواجهها الملك.

* * *

"هآرتس": بعد التحقيق.. الأمن الإسرائيلي يكشف مسارع حازم في عملية تل أبيب

بقلم: يهوشع براينر

ترجمة: موقع jbc الإخبارية الأردني

نحو 250 شرطياً وجندياً وأعضاء من "الشاباك" ومواطنين لديهم رخصة سلاح، وصلوا إلى مكان العملية في شارع ديزنغوف في تل أبيب على مسؤوليتهم وشاركوا في التفتيش عن المخرب دون حصولهم على أي توجيه لذلك. هذا ما جاء في التحقيق في العملية التي وقعت في الشهر الماضي، والذي وصلت نتائجه إلى "هآرتس"، ويحذر من أن سلوك المسلحين كان يمكن أن يؤدي إلى المس بأبرياء.

حسب التحقيق الذي تم عرضه مؤخراً على جهات رفيعة في وزارة الأمن الداخلي، فإن أكثر من ألف شخص من قوات الأمن عملوا في شوارع تل أبيب ليلة العملية بناء على تعليمات وتحت قيادة منظمة، من بينهم دورية هيئة الأركان و"شلداغ" والدورية 13. تم إرسال أعضاء القوات الخاصة إلى المكان خوفاً من أن يحتجز المخرب رهائن.

ولكن انضم إليهم أيضاً عشرات المسلحين الذين أرادوا المساعدة في إيجاد المخرب. حسب التحقيق، فإنهم تجولوا وهم يحملون بنادق مصوبة فيها رصاصة جاهزة للإطلاق. وقد انتقلوا من مكان إلى آخر حسب شائعات انتشرت شفويًا وفي الشبكات الاجتماعية، وحتى إنهم كانوا يرافقون القوات التي عملت بصورة منظمة دون أن يكونوا خاضعين لأي قائد. هكذا، نشأت أوضاع كان يمكن أن تؤدي إلى تبادل إطلاق النار بين قوات الأمن بسبب خطأ في التشخيص.

“قوات الشرطة والجيش التي وصلت إلى المكان، أديرت بصورة منظمة حسب المناطق مقابل قوات أخرى، جزء منها كانوا جنوداً من الجيش الإسرائيلي الذين عملوا أحياناً على مسؤوليتهم”، قال مصدر مطلع. الآن، كجزء من استخلاص العبر من العملية، تجري وزارة الأمن الداخلي والشرطة والجيش نقاشات لبلورة طرق لتفعيل منظمة لقوات الأمن التي تأتي بصورة غير مخطط لها للمساعدة في ساحات العمليات في مراكز المدن. الآن، بعد مرور شهر ونصف تقريباً على العملية، فإن الشرطة و”الشاباك” يعرفان تحديد مسار المخرب رعد حازم، الذي أطلق النار على ناد ليلي باسم “الكا” في المدينة، وقتل ثلاثة أشخاص وأصاب تسعة أشخاص آخرين. حسب التحقيق، اجتاز حازم (29 سنة) وهو من مخيم جنين للاجئين، في صباح يوم العملية، الجدار الفاصل عبر ثغرة في منطقة أم الفحم. ومن هناك سافر في حافلة عبر كفر قاسم إلى حين شوهده للمرة الأولى في كاميرات الحماية بميدان الساعة في يافا تقريباً في الساعة التاسعة صباحاً. لا يوجد لدى جهاز الأمن أي توثيق عنه وهو يدخل إلى مسجد قريب، لكن التقدير أنه صلى في المكان لأنه شوهده متجهاً نحوه. يقدر جهاز الأمن بأن حازم سار قبل ساعتين من العملية إلى شارع “ديزنغوف” وتجول في الشارع بضع دقائق إلى أن قرر تنفيذ العملية. بعد إطلاق النار، حسب التقديرات، شق الطريق عائداً إلى يافا عبر شوارع جانبية في تل أبيب. وبعد 40 دقيقة تقريباً من العملية وثق بكاميرات حماية في ميدان الساعة، وشوهده وهو يتجه مرة أخرى نحو المسجد. لا يوجد لدى جهاز الأمن أي صور أخرى له من يوم العملية. في اليوم التالي، عند الساعة الخامسة والنصف صباحاً، عثر اثنان من “الشاباك” على حازم في موقف سيارات قرب الميدان، وقتل أثناء تبادل لإطلاق النار معه.

كُتب في التحقيق أيضاً بأنه لم تكن هناك أي معلومات مسبقة لدى أجهزة الأمن، من بينها “الشاباك”، عن حازم باستثناء إصابته في قدمه من قبل بإطلاق نار في شجار في جنين. من تابع نشاط حازم هو جهاز إنفاذ القانون الفيديالي في الولايات المتحدة، الذي طلب التحقيق معه بتهمة اختراق حواسيب أمريكية. حسب

مصدر مطلع على الموضوع، كان الأمريكيون قد طلبوا من إسرائيل تحذير حازم، الذي عمل في مجال القرصنة في السنوات الأخيرة.

بعد مرور بضعة أيام على العملية، نشرت "هآرتس" أن ضباطاً كباراً في الشرطة والجيش يعتقدون بأن كمية القوات التي وصلت إلى ساحة العملية كانت أكبر من اللزوم، حيث صعبت العمل وشكلت خوفاً من حدوث تبادل لإطلاق النار بين قواتنا. "خلال ساعات، ركضت قوات الأمن في تل أبيب بزي مدني وهم يحملون السلاح، وجميعهم كانوا يعرفون أنهم يبحثون عن مخرب يحمل مسدساً وبزي مدني"، قال مصدر رفيع في جهاز الأمن. "يكفي أن يظهر واحد منهم وهو يحمل مسدساً، عندها سيثير الشك. وكان يمكن أن ينتهي هذا الحدث بقتلى آخرين.

اعترفت الشرطة بأن عدم الوضوح وقلة المعلومات التي كانت لديهم ولدى "الشاباك"، أديا إلى وضع تجول فيه رجال الشرطة ومدنيون وجنود في شوارع المدينة وهم يحملون البنادق المصوبة ويقتحمون المباني أمام أنظار أشخاص محبين للاستطلاع وأمام وسائل الإعلام. هذا السلوك لم يفاقم الفوضى في الشوارع فحسب، بل خلق خطر أن يقوم أحد المسلحين بإطلاق النار بدون ضرورة.

* * *

تقارير

"تايمز أوف إسرائيل": الإمارات استخدمت برامج تجسس إسرائيلية لاختراق المقر الرسمي لرئيس الوزراء البريطاني جونسون

يقول باحثون في "سيتيزين لاب" ومقرها تورنتو ان برامج بيغاسوس تم استخدامها أيضا لاختراق وزارة الخارجية البريطانية في خمس مناسبات على الأقل من يوليو 2020 إلى يوليو 2021

أفادت صحيفة "نيويورك" يوم الإثنين، أن قرصنة استخدموا برمجيات أنتجتها شركة التجسس الإسرائيلية مجموعة NSO للتسلل إلى المقر الرسمي لرئيس الوزراء البريطاني بورييس جونسون. وفقاً للتقرير، الذي استشهد بباحثين من "سيتيزين لاب" ومقرها تورونتو، في 7 يوليو 2020، حاول المتسللون الذين استخدموا برنامج التجسس "بيغاسوس" التابع لشركة NSO اختراق جهاز متصل بالشبكة في داوينينغ ستريت 10، مقر رئاسة الوزراء.

أكد مسؤول حكومي بريطاني محاولة القرصنة لصحيفة "نيويورك"، لكنه لم يؤكد استخدام "بيغاسوس".
ويسمح منتج "بيغاسوس" للمشغلين بالسيطرة على الجهاز المحمول للهدف دون معرفته، مما يمنح إمكانية الوصول إلى جهات الاتصال والرسائل وسجل الحركة.

وتقول الشركة إن "بيغاسوس" يُباع لحكومات أجنبية فقط بعد موافقة وزارة الدفاع كأداة للقبض على المجرمين والإرهابيين. على الرغم من أنها تقول ان لديها ضمانات لمنع إساءة الاستخدام، إلا أنها أقرت أيضا بأنها لا تستطيع التحكم في هوية من يراقبهم عملاؤها ولا يمكنها الوصول إلى المعلومات التي يتم جمعها.
ووفقا للمصدر، فإن المركز الوطني للأمن السيبراني، الخاضع لسلطة وزارة الدفاع البريطانية، حقق في عدة أجهزة في داوونينغ ستريت 10، بما في ذلك جهاز جونسون. وقال المصدر إن المسؤولين لم يتمكنوا من تحديد مكان الجهاز المخترق.

"عندما وجدنا الحالة رقم 10، هبط فكري"، قال جون سكوت رايلتون، الباحث البارز في "سيتيزن لاب"،
لصحيفة "نيويورك".

"نشك في أن الأمر شمل استخراج البيانات"، قال بيل ماركزاك، باحث كبير آخر.

كما أظهر الباحثون أنه بناء على الخوادم التي تم نقل المعلومات إليها، فمن المرجح أن الإمارات كانت وراء الاختراق.

وفقا للباحثين، يشتبه أيضا في استخدام بيغاسوس ضد وزارة الخارجية في خمس مناسبات على الأقل بين يوليو 2020 ويوليو 2021. وتم ربط ذلك بمشغلين في الإمارات العربية المتحدة والهند وقبرص والأردن.

ردا على مقال "نيويورك"، نفت مجموعة NSO استخدام برنامجها في الهجوم المزعوم. واجهت مجموعة NSO تدقيقا متزايدا لمنتجاتها منذ أن كشفت العديد من المنافذ الإخبارية في يوليو من العام الماضي أن برنامج بيغاسوس قد تم استخدامه للتجسس على هواتف الصحفيين أو السياسيين أو النشطاء أو رجال الأعمال في العديد من البلدان.

* * *